مجلة الدراسات اللغوية والأدبية
SUST Journal of Linguistic and Literay Studies
Available at:
http://scientific-journal.sustech.edu/

اعتراضات ابن الناظم علي والده (ابن مالك)

إبتسام عبد الرحمن محمد عباس[1] . محمد علي أحمد عمر[2]

المستخلص :

تناولت هذه الدراسة اعتراضات ابن الناظم علي والده (ابن مالك) في شرح الألفية . ومن أهداف هذه الدراسة بيان أن الألفية تعد مصدراً من مصادر الدرس النحوي والتعرف علي ابن الناظم ومنهجه في شرحها وبعض اعتراضاته على والده . واشتملت الدراسة على الآتي:

التعرف علي ابن الناظم وحياته العلمية والعملية ومنهجه في شرح الألفية وبعض اعتراضاته علي والده وآراء العلماء والشراح فيها ومنهم : ابن مالك ، ابن الناظم ، ابن عقيل وابن هشام

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت إلي نتائج ومن أهمها:

1- يعد ابن الناظم أول من شرح الألفية بعد أبيه والتزم ابن الناظم بالروح العلمية والأمانة والتجرد،2-اعترض علي أبيه في بعض الموافق النحوية، ولعل وأهم قضية في هذا الصدد (حذف عامل المصدر المؤكد.)

الكلمات المفتاحية : الاعتراض ، التأييد ، الألفية .

Abstract :

The object of this study is the objections of the son of Nazim to his father (Ibn Malik) in explaining the millennium. One of the objectives of this study is to demonstrate that the millennium is a source of grammar lesson and to identify the son of Nazim and his methodology in explaining it and some objections to his father. The study included the following:

Identify Ibn al-Nazim and his scientific and practical life and methodology in explaining the millennium and some objections to his father's views of scientists and explanation, including: Ibn Malik, Ibn al-Nazim, Ibn Aqil and Ibn Hisham, the seal and references

The researcher followed the descriptive method in this study and reached the results of the most important:

Ibn al-Nazim is the first to explain the millennium after his father and Ibn al-Nazim committed to the scientific spirit and honesty and impartiality In many positions came out on his father and the most important issue in this regard omitted the source of the sure.

Keywords: objections - Alfia Ibn Malik(the millennium)- Backs.

المقدمة :

يعد علم النحو أداة لتقويم الألسنة ويسمى بعلم الإعراب وهو أهم علوم اللغة العربية حيث يساعد فى التعرف على صحة أوضعف التراكيب العربية ، والتعرف على الأمور المتعلقة بالألفاظ من حيث تراكيبها ،ويكون الهدف من ذلك تجنب الوقوع فى أخطاء التأليف والقدرةعلى الأفهام ، وقد نشأ النحو بصرياً ، وتطور تطوراً سريعاً من كونه أداة لعصم الألسنة من الخطأ إلى علم آخر آخذ أصوله من علوم أخرى ، ابتعدت به كثيراً عن طبيعة اللغة ، وفتحت الباب أمام التأويلات والتعليلات البعيدة ،وكثرت الخلافات بين العلماء من بصريين وكوفيين وغيرهم من المذاهب الأخرى .

ولهذا كانت هذه أهم الدواعى التي حملت الباحثينلإجراء هذه الدراسة ، وقد خصصاها بألفية ابن مالك لما فيها من كثرة ذ كره للخلافات التي بين النحاة ، ولأن الألفية تمثل طوراً جديداً من أطوار الدراسة النحوية ، كذلك ما حظيت به من كثرة الشروح، ويعد شرح ابن الناظم لألفية والده أكثر الشروح رواجاً وقبولاً ، وأولها بعد شرح ابن مالك للكافية الشافية وقد اشتهر بشرح ابن الناظم .

التعريف بابن الناظم

ابن الناظم اسمه ونسبه :

هو محمد بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي ،أبو عبد الله ،بدرالدين(الصفدى- 19811،ص204). وقيل :هو محمد بن مالك الطائي الجياني.

مولده ووفاته:

لم يتفق المؤرخون على مكان وزمان ولادته وقيل: كانت ولادته بالأندلس وهو أقرب إلي الصواب أو بدمشق عام 640 هجرية محض تخيل لاسند يقويه ووفاته كانت بدمشق يوم الأحد الثامن من محرم عام686 هجرية ودفن بمقبرة باب الصفير(السيوطى ،19973،ج1/ص255)•

المحور الأول: حياته العلمية والثقافية :

أجمع المؤرخون على أن ابن الناظم قد نشأ في دمشق وتلقى فيها علومه ،وأقام بعض الوقت في بعلبك بعدما (جرى بينه وبين والده صورة) ثم عاد إلي دمشق بعد وفاة والده .

أساتذته :

تتلمذ على يدي والده العالم الجليل ابن مالك،وكفاه فخراً به مما جعل العلماء يقولون فيه : (الشيخ، العالم ،الفاضل ، الكامل ، المتقن المحقق،مجمع الفضائل فريد دهره وعصره) (الصفدى- 19811،ص204) وقيل فيه أيضاً :(شيخ العربية وإمام أهل اللسان ،وقدوة أرباب المعاني والبيان)(اليافعى ، ج 4/ص153)

كما قيل فيه (الإمام ، العالم ،الورع،الزاهد ،حجة العرب ،لسان الأدب ،قدوة البلغاء والفصحاء) (الصفدى- 19811،ص204)

إن تعمق ابن الناظم في تحصيل العلوم جعل منه (إماماً في النحووالمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق ،جيد المشاركة في الفقه والأصول)،وهذا ما جعل العلماء في دمشق يطلبونه ليتولى وظيفة والده

تلاميذه :

تتلمذ لابن الناظم عدد ممن صاروا بعده علماء كباراً ،منهم :بدرالدين بن زيد الذى قرأ على ابن الناظم حين إقامته في بعلبك ،وكمال الدين الزملكاني محمد بن علي ؛ قاضي القضاة(عمر كحالة ، 1957م /ص239).

أقوال العلماء فيه :

قال الصفدي:(كان إماماً فهماً ذكياً ، حاد الخاطر،إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق ،جيد المشاركة في الفقه والأصول(الصفدى- 19811،ص204).

وقال اليافعي: (اليافعى ، ج 4/ص153) (البدر بن مالك ...شيخ العربية ، وإمام أهل اللسان ، وقدوة أرباب المعانى والبيان)

وقال الذهبي: (اليافعى ، ج 4/ص154) (كان ذكياً عارفاً... بالمنطق والأصول والنظر)

هذا المدح الذي قيل فيه يقابله قدح ، إذ تكاد معظم المصادر تجمع على أن اللعب كان يغلب عليه ،وعشرة من لايصلح .

مؤلفاته:

جعل ابن الناظم حياته وقفاً على العلم والتصنيف والتأليف فأ لف وشرح واختصر في كل علوم العربية، فهي تتعلق بالنحو، أو بالصرف،أو بالمعاني ،أو بالبيان ،أو بالبديع ،أو بالعروض غير كتاب واحد في علم المنطق والمؤلفات هي :

1/ بغية الأريب وغنية الأ ديب:(حاجي خليفة /ص 287) وهو مختصر في الأصول

2/ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد(عمر كحالة ،1957/ ص239)

3/تتمية المصباح في اختصار المفتاح

4/الدرة المضيئة في شرح الألفية

5/روض الأذهان في علم البياني والبيان: وهو تلخيص لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي

6/شرح التسهيل :وهو تكملة لشرح والده (شرح التسهيل)، قيل إنه لم يتمه وتوفي وهو مختصر في النحو واكمله ابن الناظم(حاجي خليفة /ص 247)

7/شرح الحاجبية: وهو شرح الكافية لابن الحاجب في الصرف ويعرف باسم (شرح غريب تصريف ابن الحاجب)(طاش كبرى زادة ،ج19964/1/ص193)

8/شرح الكافية الشافية في النحو والصرف : وهي أرجوزة طويلة وضعها ابن مالك 2757 بيتاً (بن مالك ط1، 1982م،ج43/1)

9/شرح لامية الأفعال:وهو شرح لقصيدة لامية في الصرف عدد أبياتها 114 بيتآ

10/شرح ملحة الإعراب :كتاب ملحة الإعراب منظومة في النحو لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري

11/مقدمة في العروض(الزركلى ط1979م ج31/7)

12/ مقدمة في المنطق

13/نكت الحاجبية

المحور الثاني: التعريف بكتاب شرح ابن االناظم على أ لفية ابن مالك:

عنوان الكتاب :

عرف الكتاب باسم(شرح ألفية بن مالك لابن النا ظم)ويختصر باسم (شرح ابن الناظم).

كما عرف باسم (الخلاصة)لأنها خلاصة (الكافية الشافية في النحو والصرف)وهي منظومة تقع في 2757 بيتاً واختصرها ابن مالك وجعلها في ألف بيت وهي عبارة عن منظومة تعلمية في النحو وألفها لابنه محمد الأسد(بركلمان ج277/5).

كما عر ف باسم الدرة المضيئة وقد قلد فيها ألفية ابن معطي وفاقها .

وقد حظيت الألفية باهتمام العلماء وعنايتهم مالم يحظ به كتاب آخر،فقد أحصي بروكلمان تسعآ وأربعين كتاباً شرحت فيه الألفية .

ولعل أقدم هذه الشروح هو شرح ابن الناظم الذي وجد اهتمام العلماء فوضعوا له تعليقات وشروحات

آراء العلماء في الكتاب :

قال الصفدي فيه : (وهو شرح فاضل منقى منقح ،وخطأ والده في بعض المواضع ولم تشرح (الخلاصة)بأحسن ولا أسد ولا أجزل ؛على كثرة شروحها)

ويري المقري أن هذا الشرح من أجل تصانيف المؤلف ،وأنه غاية في الإغلاق،وأنه نظير الرضي في شرح الكافية

وعد ابن كثير (ابن كثير ،1987م /ط3) هذا الشرح من أحسن الشروح وأكثرها فوائد

قيمة الكتاب:

يعد شرح ابن الناظم في أول شروح الألفية. وكان المنهل العذب لكل من تصدى لشرح الألفية من بعده. فقد كان شراح الألفية ينقلون عن شرحه، ونقلوا كثيراً من مآخذه على الألفية إلي شروحاتهم.(بن هشام، ط5/1979م)

وقال ابن الناظم عن شرحه :(فإني ذاكر في هذا الكتاب أرجوزة والدي ؛ رحمه الله ؛ في النحو، المسماة ب (الخلاصة)، ومرصعها بشرح يحل منها المشكل، ويفتح من أبوابها كل مقفل .جانبت فيها الإيجاز المخل، ولإطناب الممل ، حرصآ على التقريب لفهم مقاصدها ،والحصول على جملة فوائدها)

ولأهمية هذا الشرح فقد قام خمسة من العلماء بشرحه ، كما ذكرهم بروكلمان :

- زكريا الأنصاري المتوفى عام 926 هجرية : شرحه في كتابه (الدرة السنية).
- محمد عبد القادر بن أبي القاسم العبادي المكي المتوفى عام880هجرية.
- محمد بن أبي بكر بن جماعة المتوفى عام 819 هجرية: شرحه في كتاب(المسعف والمعين في شرح ابن المصنف بدر الدين).
- آغا سيد محمد بن علي الموسسوي المتوفى عام1098 هجرية: شرحه في كتابه (شرح الشواهد).
- شهاب الدين أحمد بن القاسم العبادي المتوفى عام994 هجرية.

كما ذكر بروكلمان أن هذا الشرح ترجم إلي الفارسية

المحور الثالث : مسائل الاعترض:

تقديم خبر ليس عليها :

مذهب ابن مالك وشراح ألفيته :

أيد ابن مالك مذهب الكوفيين في القول : بعدم جواز خبر (ليس) عليها ، واحتج في ذلك ، بما احتج به الكوفيون ؛ وهو : عدم تصرف (ليس) ومشابهتها للحرف . يقول : ابن مالك (واختلف في تقديم خبر (ليس) ، فأجازه قوم ، ومنعه قوم . والمنع أحب إلى ؛ لشبه (ليس)ب (ما) في النفي ، وعدم التصرف(ابن مالك /ج1/ص171).

كما احتج ابن مالك لهذا المذهب أيضاً بقوله : (ولأن عسى)لايتقدم خبرها عليها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها، ف(ليس) أولى بذلك ؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها(ابن مالك /ج1/ص171).

ابن الناظم :

أما ابن الناظم ، فقد خالف والده في هذه المسألة . وسلك طريق البصريين فيها ؛ في القول بجواز تقدم خبر (ليس) عليها ، وانتقد قياس والده الذي أجراه بين (ليس)و(عسى) فيما سبق، يقول ابن الناظم : وبين (ليس)و(عسى) فرق لأن (عسى) متضمنة معنى ما له صدر الكلام ، وهو معنى الترجي في نحو :(لعل) وليس لخلاف ذلك ؛ لأنها دالة على النفي، وليس هو في لزوم صدر الكلام كالترجي ، لأن النفي ، وأن لزم صدر الكلام فيما لم يلزمه فيما عداها ، فلا يلزم من امتناع التقديم على هذه الأفعال امتناع خبر ليس عليها(ابن الناظم ط2010م /ص136).

وهذه العبارة تبدو مضطربة، وهي على علاتها ، تفهم عدم قبوله لقياس ابن مالك (ليس) (بعسى) ، بحجة أن (عسى) لها صدر الكلام لما فيها من معنى الترجي ، ونسى أن والده فقدعقد قياسه على الشبه بين (ليس)و(عسى) في عدم التصرف ؛ ويقوى هذا القياس ؛ أذاعلم أن (عسى) قد اتفق على فعليتها، واجمع على عدم تقدم معمولها عليها ، ف(ليس)إذا أولى بعدم تقديم معمولها عليها ؛ نسبة للخلاف الذي جرى حول فعلينها ، وحجة ابنالناظم في ذلك لاتثبت فساد قياس والده ؛ ولكن يمكن أن تضاف إلى الأسباب التى منعت تقدم خبر (عسى) عليها وهي عدم التصرف ، ومعنى الترجي الذي له صدر الكلام.(عمر،محمد علي أحمد، 2006م، ص77)

ابن عقيل :

أما ابن عقيل في شرح الألفية فقد تابع ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين بل أنكر أن تكون العرب قد تكلمت بعبارة قدمت فيها خبر (ليس) عليها ، يقول ابن عقيل : (ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها (يعني ليس) عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم يوم مصروفاً عنهم)(سورة هود الاية8).

ابن هشام :

كذلك صنع ابن هشام في تأييد مذهب الكوفيين ، وانكار مذهب البصريين .حيث يقول : تقديم أخبارهن جائز (يعني كان وأخواتها) إلا خبر دام اتفاقاً ، وليس عند جمهور (الكوفيين) ، قاسوها على (عسى)، واحتج الميجز بنحو قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيتسع فيه(ابن هشام /1979). وقد شرح الشيخ خالد الأزهري كلام ابن هشام قائلاً :(أجيب بالمنع بأن المعمول ظرف فيتسع فيه بما لا يمتسع في غيره ، أو بأن (يوم) معمول لمحذوف تقديره : يعرفون يوم يأتيهم ، وليس مصروفاً : جملة حالية مؤكدة ، مسالك أومستأنفة ، أوبأن (يوم) : في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لإضافته إلى جملة (يأتيهم) ، وليس مصروفاً خبره .

حذف عامل المصدر المؤكد :

هذه القضية تختلف عن القضايا السابقة ، فقد أثارها لأول مرة ابن الناظم ، حيث اعترض والده فى القول : بعدم جواز حذف عامل المصدر المؤكد ، إذ يرى : ابن الناظم أن الحذف قد ورد جوازً أووجوبًا لعامل المصدر المؤكد.(عمر،محمد علي أحمد، 2006م، ص95 وما بعدها) وقد أثار ابن الناظم بهذا الراي المخالف لوالده حفيظة بعض العلماء عليه الأمر الذي بلغ ببعضهم أن يعرض به نحو قول الشاعر :

وابن اللبون إذا مالُزّ في قَرَنٍ لم يستطع صولة البذلِ القناعيس (ديوان جرير،ط3/ص821)

ولايخفى مافي هذا الشعر، من إشارة إلى احتقار شأن ابن الناظم ، الذي لم يبلغ فيه مبلغ أبيه من الفطنة والنباهة ، وكثرة الحفظ ، والنظر في العربية .

ويقول محمد علي أحمد:(وإن اختلفنا مع ابن الناظم في مذهبه واعتراضه على ابن مالك ، فلا نؤيد مثل هذا التعريض بالعلماء ، واحتقار شأنهم ،لأن هذا ليس من شأن البحث العلمي فى شئ ، ولايليق بالدراسة العلية . وأى عالم من العلماء أتي برأي مخالف ، لايمثل خروجًا عن روح البحث العلمي ولكن الخروج عن ذلك يتمثل في الذم والسب والتعريض) .(عمر،محمد علي أحمد، 2006م، ص95)

الخلاف فى هذه القضية :

يقول ابن مالك في متن الخلاصة :

وحذفُ عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليلٍ متسع

يقرر ابن مالك في هذا النظم :

أنه لايجوز حذف عامل المصدر المؤكد ، ويعلل هذا الحكم بما نص عليه في موضع آخر غير الألفية : المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وخذفه مناف (لذلك ، لم يجز) .

وقد اعترض ابن الناظم على ذلك بما زعمه من قياس ، وسماع فأما قياسه ، يمثله قوله : (فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه منا ف لذلك القصد ، ولكنه ممتنع ، ولا دليل عليه . وإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به التقوية ، والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينه عليه أحق ، واولي .

وأما ما استند عليه ابن الناظم من سماع فهو قوله : (إنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً ، إذكان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ، ولا حصر ؛ نحو انت سيرًا وميرا وحذفاً واجباً في مواضع نحو سقياً ، ورعياً ، وحمداً ، وشكراً ، لا كفراً ويحمل ابن الناظم ؛ قول ابن مالك ، بعدم جواز حذف عامل الموكد إنه سهو عن وروده ، أو علي أن المسوغ لحذف العامل مما ورد السماع به ؛ فهو نية التخصيص ، ويري إبن الناظم إن ذلك : ((دعوي خلاف الأصل ' ولا يقتضيها الكلام)) .(ابن الناظم / ص 266)

ابن عقيل : وقد انكر ابن عقيل ، اعتراض ابن الناظم علي ابن مالك ؛ اذ يقول : (وقول ابن المصنف : إن قوله : (وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه؛ لأن قولك :ضرباً زيداً ،مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوباً ؛ ليس بصحيح وما استدل به علي دعاه من وجوب حذف عامل المؤكد ليس منه ، وذلك لأن ضرباً زيداً ليس في التأكيد في شئ وكل الأمثله التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شئ ؛ لأن المصدر فيها نائب مكان العامل دال علي ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، ويدل علي عدم جواز الجمع بينهم ، ولا شئ من المؤكدات يمتنع (امنع) الجمع بينهما وبين المؤكد.(ابن عقيل ،ج2/ص176)

ويرى محمدج علي أحمد :(أن ابن عقيل في النص السابق ، قد أغفل مااحتج به ابن الناظم من قياس ، واهتم بالرد علي ما أورده ابن الناظم من شواهد مسموعةٍ عن العرب جاء فيها حذف العامل ، وقد ردها ابن عقيل بحجة أنها ، ليست من قبيل المصدر المؤكد ، فلا يصح الاحتجاج بها علي جواز حذف عامل المصدر المؤكد ، وهذه المصادر التي أوردها ابن الناظم ، إنما هي نائبة عن عاملها المحذوف وهي في معناه ، فلا يصح الجمع بينها وبينه ؛ إذ إنها تؤدي معني هذا الفعل المحذوف) .(عمر ،محمد علي أحمد، 2006م، ص77)

ابن هشام :

أما ابن هشام ، فنجد في قوله استحساناً لما اعترض به ابن الناظم علي والده ويقول ابن هشام : (و اما المؤكد ، فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله ؛ إنما جئ به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورد ه ابنه بأنه قد حذف جوازاً في نحو : (أنت سيراً) ، ووجوباً في (أنت سيراً سيراً)، وفي نحو: لاسقياً ورعياً هكذا يقع اعترض ابن الناظم علي والده ، موقع الرضي والقبول ، عند ابن هشام ولم يوافق الاشموني علي اعتراض ابن الناظم،(ابن هشام ، ج1/ص284) يقول الاشموني :(وحذف عامل المصدر المؤكد امتنع لأنه جئ به لتقوية عامله ، وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك)

الرد علي ابن الناظم : ذكر ابن الناظم ، في الاحتجاج علي ما أعترض به ، أمثله زعم أنها من قبيل المصادر المؤكده لعاملها وقد حذف منها العامل جوازاً في نحو قولك : (أنت سيراً) ووجوباً ، في نحو : (انت سيراً سيراً) و(سقياً ورعياً) ، وحمداً ، وشكراً ، لا كفراً ولا عجباً) .

وقد ذكر العلماء ؛ أن هذه العبارات جاءت علي نحو استعمال العرب لها ، وإنما لزم استعمال العرب اياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل ، وجعلت هذه المصادربدلاً من اللفظ به ، علي مذهب أرادوه من الدعاء ، فلا يجوز تجاوزه .

وقد أورد سيبويه ، علي النحو هذا ، أمثله منها سنقياً ، ورعياً ، وحينه ودفراً ، وجدعاً ، وعقراً ، وبؤساً ، وبعداً ، وسحقاً ، وتعساً ، وتباً ، وعلق علي ذلك بقوله : (إنما ينتصب هذا وما شبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له او عليه ، علي إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقياًورعاك رعياً ، إنما اختزل الفعل ههنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل وعلي هذا النحو يري سيبويه ترك إظهار الفعل في مثل قولك حمداًوشكراً لا كفرا وعجباً . (شرح الاشمونى ،1955/ج116/2)

ومما ينتصب فيه المصدر ، علي إضمار الفعل المتروك اظهاره ماجاء في معني التعجب ، نحو : (كرماً وصلفاً) يقول سيبويه : (كأنهقال ألزمك الله وأدام لك كرماً ، والزمت صلفاً ، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول لأنه صار بدلاً من قولك : (أكْرِم به وأصلف)

ومثل هذا القول ، يقول المبرد :فأكثر استعماله حتى صاربدلًا من الفعل فقولك :حمداً وشكراً ، لاكفراً ، وعجباً ، إنما أردت : (احمد الله حمدا ...) .

وأما قولهم :إنما أنت سيراً سيراً ، وما أنت إلا قتلاً قتلاً ، يقول عنه ابن يعيش : (إنما يقال هذا لمن يكثر من ذلك الفعل ويواصله ، فأستغني بدلالة المظهر عن اظهاره ، وليس ذلك مما اختص بالمخاطب بل تستعمله في الإخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب وتقول : (زيد سيراً سيراً) ، إذ أخبرته عنه بمثل ذلك المعني تقول : (أنت الدهر سيراً سيراً) ومثل هذه العبارات يجوز فيها الرفع ايضا **وذلك من وجهين** :

إحدهما : أن يكون علي حذف مضاف وهو صاحب ، والتقدير انت صاحب سير .

والوجه **الثاني** : أن تجعله نفس السير ، والقتل لما كثر ذلك منه توسعاً ، ومجازاً ، كما يقال رجلاٌ عدلٌ ورضي ، إذا ذكر عدله والرضي عنه .

ومن ذلك قول الشاعر :

ترتع ماغفلت حتي إذا ذكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ (ديوان الخنساء ،ص542)

يقول ابن يعيش : (جعلها نفس الإقبال وألإدبار مبالغة وتوسعاً)(ابن يعيش/ ج38/2) ويقول السيوطي : (وهذه الامور لما جرت مجري المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب) أي الحذف فهي إذا ذات مقام خاص وإستعمال خاص يجوز فيه ما لا يجوز في غيره . مما سبق ، يتضح إن ما ساقه ابن الناظم من امثله قد فندها وعارضها بعض العلماء بحجة نقده لابيه ولكني مع ابن هشام الذي استحسنها ومع ابن الناظم واصراره علي رأيه رغم تكالب العلماء عليه والا ما كان شرحه منهلًا ونبراسًا لهم جميعًا. وليس هنالك كبيراً او صغيرًا علي البحث العلمي ولكل شيخ طريقة ورأي .

تقدم الحال على عاملها الظرف أو المجرور :

موقف ابن مالك وشراحه :

ابن مالك :

أجاز تقد م الحال على عاملها الظرف ،أو المجرور على نحو ماصنع الأخفش وغيره، ولكن الأخفش جعل ذلك قياسًا ،و ابن مالك أجاز على القلة ؛ يقول ابن مالك :

وعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنى الْفِعْلِ لا حُرُوفه مؤخرًا لن يَعْمَلاَ

كتِلْكَ لَيْسَتَ كأَنْ وَنَدْر نَحْوُ سَعِيدٌ مستقرًا في هَجَرْ (ابن مالك ،ص30/ج1/ 1982م)

وحاصل هذا النظم ؛ أنه لايجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ؛ وهو ماضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة والتمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار والمجرور . والأمثلة على ذلك : (تلك هندٌ مجردة ، و(ليت زيدًا أميرًا أخوك)و(كأن زيدًا أسدٌ) و(زيد في الدار عندك قائمًا) ؛ فلايجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي فى هذه الأمثلة وغيرها . فلاتقول : (مجردة تلك هند) ،ولا (أميراً ليت زيداً أخوك) ، ولا (راكباً كأن زيداً أسدٌ) وندر تقديمها على عاملها الظرف ، نحو:(زيدٌ قائماً عندك)،والجار والمجرور؛ نحو:(سعيد مستقراً في هجر) (ابن مالك 1982/ص30)

وفي التسهيل ذهب ابن مالك إلى أنه : إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التوسط ، وأن كانت ظرفاً ، أو مجروراً جاز التوسط بقوة (ابن مالك/ ص111)ومثال الحال إذا كانت ظرفاً قولهم : (زيدٌ عندك في الدار) (فعندك) هو الحال ، وهو ظرف ؛ ومثل هذا يجوز تقدمه بقوة على العامل الجار والمجرور عند ابن مالك.

وفي شرح الكافية ؛ أورد ابن مالك مذهب الأخفش ، وحجته في الاستدلال قوله تعالى : (والسماوات مطويات بيمينه) (صورة الزمر الاية 67)،وكذلك قول الشاعر النابغة :

رَهْطُ ابن كُوزٍ مُحْقِي أُتراعِهِمْ فيهِم وَرَهْطُ رَبيعة بن حُذار (الزبيان ،1977م)

وتلمح استحسانه لمذهب الأخفش في قوله :(وهذا الذي اختاره الأخفش في العامل الظرفي ، لايجوز في غيره من العوامل التي لاتتصرف. (ابن مالك، ص193)

ابن الناظم

منع ابن الناظم ، تقدم الحال علي عاملها الظرف ، أوالمجرور مطلقاً ورقم اعترافه بأن وجد في كلام العرب ، لكنه يوجب عدم القياس عليه ، وماجاء منه مسموعاً يحفظ ولايقاس عليه(ابن الناظم ص329) وأضاف من شواهد ذلك على ماذكرناه سابقاً قول الشاعر :

وَنَحْنُ منعنا الْبحرَ أن تشرْبوا بِه وقَد كان منكم مأوهُ بمكان(ابن مقبل)

والشاهد في هذا البيت (وقد كان) حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف وهو شاذ عند ابن الناظم .

وقدأنكر الاستشهاد بقوله تعالي :(وَالسماوات مطويات بيمينه) على قراءة من قرأ بنصب (مطويات)على أنها حال مقدمة على عاملها(بيمينه)، إذا يقول : (فلاحجة فيه ،لإمكان جعل السموات عطفاً على الضمير في (قبضته)، ومطويات منصوب بها و(بيمينه) متعلق (بمطويات)

ابن عقيل :

تابع ابن عقيل ابن مالك ، في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف ؛ نحو : (زيد قائماً عندك)، والجار، والمجرور نحو: (سعيد مستقراً في هجر) (ابن عقيل ،ص73،725).

ابن هشام :

أما ابن هشام فقد ، منع مجي الحال متقدمة على عاملها الظرف والمجرور مخالفاً بذلك مذهب ابن مالك الذي تابع فيه الأخفش ،يقول ابن هشام : (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه ، والمخبربه وهو قول الأخفش وتبعه الناظم(ابن هشام 1979م ص322). وقد أورد ابن هشام ما استدل به الأخفش ، والناظم وهو قوله تعالى: (مافي بطون هذه الإنعام خالص لذكورنا) وقوله تعالى : (والسماوات مطويات بيمينه) ، وقول الشاعر :

بَناعاذ عْفٌ وهْو بادِئُ ذِلةٍ لَديْكُم يَدَم وَلاءٌ ولاَضَرا

وقد علق ابن هشام على هذه الشواهد بقوله (والحق إن البيت ضرورة ، وإن خالصة ومطوياتمعمولان لصلة (ما) ول (قبضته) ، وأن (السموات) عطف على ضمير مستتر في (قبضته) ، لأنهما بمعنى : مقبوضته ، لا مبتدأ ، وبيمينه معمول الحال لاعاملها) (ابن هشام 1979م ص322)وبذلك تكون الآيتان لاحجة فيهما على جواز تقدم الحال على عاملها الظرف ، أو المجرور .

تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً :

موقف ابن مالك في هذه القضية :

لابن مالك في تقديم التمييز على المتصرف قولان ، أحدهما ؛ وافق فيه البصريين ، وعبر عنه في الألفية ، حيث جعل مجيئ التمييز مقدماً على الفعل المتصرف قليلاً ، وهو قوله :

وعاملُ التمييز قم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزراً سبقاً(ابن مالك /ص 32)

والقول الثاني : ناصر فيه الكوفيين بقوة ، واحتج له بالقياس ، والمنقول من كلام العرب

، يقول ابن مالك :(ومذهب المازني ،والمبرد والكسائي جواز تقدمه ؛ لأن الفعل عامل قوي بالتصريف ، فمنع تقديم معموله ، وليس فاعلاً في اللفظ ، ولاموجب له ، ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير ، مانعة من التقدم ،لعمل بمقتضى ذلك في نحو : (أذهبتُ زيداً) ، فكان لايجوز أن يقال :(زيداً أذهبتُ) ؛ لأن أصله : ذهب زيدٌ ، ولاخلاف في أن ذلك جائز فذلك ينبغي أن يحكم بجواز :(صدراً ضاق زيدٌ) ، وما أشبه(ابن مالك /ص348-349). ويرى الباجث محمد علي :(أن في حجة ابن مالك ردأ قوياً على تعليل البصريين ، الذي بموجبه منعوا تقديم التمييز على عامله المتصرف وهو قولهم في نحو :(تصبب زيدٌ عرقاً) أن (عرقاً) هي الفاعلفي الحقيقة ؛ لأن الأصل (تصبب عرق زيد)، والفاعل لايجوز تقديمه على العامل ، ولكن ابن مالك رد هذا بقياس ما استنتجه البصريون ، وهو قولك :(أذهبت زيداً) فزيداً هو الفاعل في المعنى لأن الأصل (ذهب زيد) فزيدٌ هو الذاهب ، ولما كان قولك :(زيداً أذهبت)جائزٌ ،ولميمتنع بكونه محولاً من الفاعل إلى المفعول ،فكذلك قولك : (تصبب زيدٌ عرقاً) ، فعرقاً محولمن الفاعل إلى المفعول ، أن لايمتنع تقديمه قياساً على (زيداً أذهبت) . .(عمر،محمد علي أحمد، 2006م،ص126)

وابن مالك بهذا القياس يعضد ما احتج به الكوفيون آيضاً حيث قاسوا تقديم التمييز في نحو قولك :(صدراً ضاق زيدٌ) بتقديم الحال على معموله في نحو قولك :(راكباً جاء زيد) ووجه هذا القياس أن (ضاق) ، و(جاء) فعلان متصرفان ،والتمييز (صدراً) فضلة ، كما أن الحال

(راكباً) فضلة فإذا صح أن يتقدم الحال الفضلة على عامله الفعل المتصرف فكذلك الشأن في تقديم التمييز على عامله .كما اهتم ابن مالك في سبيل تأييد هذا المذهب واثبات صحته ، اهتم بحشد الشواهد من كلام

العرب الموثوق بعربتهم وقد أنشد منها قول الشاعر :

ولستُ إذا ذرعا أضيق بضارعٍ ولابائسٍ عند التعسر من يئسو(ابو الهول الحميرى ج1/ص 91)

والشاهد في البيت ، قوله : (ذرعا أضيق) ف(ذرعا) تمييز تقدم على عامله : (أضيق) ، والمعنى : ضاق بالأمر ذرعاً ، أي لم يطقه .

ومن شواهد ابن مالك قول الشاعر :

وَواردة كأنها عُصَبُ القَطا تُدْفِي عجاجاً بالسَّنابك أصْهَبا

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيْدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كُمَيْتٍ إذا عطفاه ماءً تحلبا(ربيعة ابن مقروم /ص 477)

وموضع الشاهد في هذا النظم قوله : (عطفاه ماء تحلبا) حيث جاءت (ماء) تمييزاً مقدماً

على عامله (تحلبا) .

موقف ابن الناظم :

خالف ابن الناظم ، مذهب والده ، واعتبر أن الصائب هو ماذهب إليه سيبويه ؛ في القول بمنع تقديم التمييزعلى عامله مطلقاً ، يقول ابن الناظم :(....الغالب في التمييز المنصوب بفعل مصرف ؛ كونه فاعلاً في الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره بقصد المبالغة ،فلا يُغيرُ عما يستحقه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالإصل ... والقول ماقاله سيبويه لأن العامل لايقدم على عامله) (ابن الماظم /ص 353) وقد اعتبر ابن الناظم أن كل ما أنشده ابن مالك من الشواهد مستدلاً به على جواز تقديم التمييزعلى عامله ، مستباح للضرورة كما استبيح لها تقديم التمييز على العامل غير المتصرف .

موقف ابن عقيل :

لم يبد ابن عقيل رأياً خاصاً به هذه القضية ، وقد اكتفي بذكر مذهب سيبويه ، ومذهب الكسائي ومن شايعه.

كما أنه شرح رأى ابن مالك في الألفية ، وأشار إلى رأيه الذي وافق فيه الكوفيين في غير الألفية . ولكن الجديد عند ابن عقيل ، أنه أورد شاهداً لم يذكره ابن مالك ، وهو قول الشاعر :

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويتُ وشيباً رأسي اشتعلا

وموضع الشاهد فيه قوله : (شيباً رأسي اشتعلا) ، حيث جاءت (شيباً)تمييزاً مفدماً على عامله المتصرف وهو قوله : (اشتعل).

موقف ابن هشام :

أيد ابن هشام مذهب البصريين ، مخالفاً بذلك ابن مالك فمنع تقديم التمييز على عامله مطلقاً ، واعتبر ما استشهد به ابن مالك من الشواهد إما ضرورة أو سهواً وقع فيه ابن مالك، ومما اعتبره سهواً كقول الشاعر:

رددت بمثلِ السَيد نَهْ دٍ مُقَلصِ كمِيشِ إذاعطفاه ماء تحلبا

وقول الشاعر :

إذا المرءُ عيناً قَرَ بالعيشِ مُثْرياً ولم يُغْنِ بالإحسان كانَ مُذمما

فقد ذهب ابن هشام إلى القول : (أن عطفاه ، والمرء) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور،والناصب للتمييز هو المحذوف.

وعلى هذا التخريج الذي صنعه ابن هشام ، يكون التقدير في البيت الأول (إذا تحلب عطفاه ماءً تحلبا) ، وفي البيت الثاني : (إذا قرالمرء عيناً قر بالعيش مثرياً) فيكون (ماء)تمييزاً منصوباً بالفعل المقدر قبله ، ووبكون (عيناً) تمييزاً منصوباً بالفعل (قر) المقدر قبله ، وبذلك ليس في البيتين شاهدٌ ومما اعتبره ابن هشام ضرورة قول الشاعر :

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويتُ وشيباً رأسي اشتعلا

وقول الشاعر :

أنفساً تطيبُ بنيل المنى وداعي المنونِ يُنادي جهارا(التصريح رجل من طى)

والشاهد في هذا البيت (أنفساً) ، حيثوقعت تمييزاً مقدماً على عامله الذي هوتطيب . يقول ابن هشام : فضرورتان .

وقد تابع الأشموني ابن هشام ، مؤيداً مذهب البصريين ومنكراً علي ابن مالك ما استشهد به ، قائلاً في ذلك بما قاله ابن هشام يقول الأشموني :(وهو سهو منه ؛ لأن)عطفاه)، و(المرء) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ؛ والناصب للتمييز هو المذكور.

النتائج :

تناولت هذه الدراسة اعتراضات ابن الناظم على والده فى شرح الألفية، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

1- أن ابن مالك قد رتب المادة العلمية ترتيباً لم يسبق إليه وقسمها إلى أبواب وجعل لها شرحاً حوى الشواهد والأمثلة لكل مواضيع الألفية وقدم للأمة العربية إنجازاً عظيماً ونقل النحو من التعقيد إلى الوضوح والتيسير.

2- شرح أبن الناظم ؛ بدرالدين، الألفية مستفيداً من شرح والده للكافية الشافية ، واستقل برأيه وعمد إلى الأمانة والروح العلمية فيما اعترض به على والده مما أثار حفيظة بعض العلماء عليه وهذا يدل على عقلانيته وتجرده وعدم إلتفاته للأقاويل.

3- اعتمد ابن الناظم على الأدلة والشواهد النصية التي تؤيد مذهبه ، ولم يعترض لمجرد الإعتراض.

المراجع

1. أوضح المسالك لألفية بن مالك ، ابن هشام ،بيروت ،1979
2. الوافى بالوفيات،صلاح الدين الصفدي ،1966.
3. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين ، عبدالرحمن بن محمد الانباري؛ حققه صبرا لبنان 1993م.
4. الأعلام ،خير الدين الزركلي ،بيروت1979 .
5. الوافي بالوفيات : صلاح الدين بن ايبك الصفدي ، نشر فرانزشتايز بفيسبادن، ط1
6. البداية والنهاية : ابن كثير ،بيروت 1978.
7. بغية الوعاة ،السيوطي ، القاهرة 1964.
8. تاريخ الأدب العربى،لبروكلمان ،دار المعارف القاهرة 1974.
9. شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ،لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل ،القاهرة دار الطلائع ج/2ص
10. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ،بدر الدين محمد بن مالك ،لبنان 2010
11. شرح الكافية الشافية ،ابن مالك ،دمشق 1982.
12. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة 1955 .
13. شرح المفصل ،ابن يعيش بيروت .
14. ديوان الخنساء(تماضر بنت عمر)
15. القضايا الخلافية بين شراح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، وابن عقيل، وابن هشام، رسالة دكتوراة، محمد علي أحمد عمر، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م.
16. كشف الظنون ، حاجى خليفة ، بغداد .
17. معجم المؤلفين ،عمر كحالة ،بيروت 1957.
18. مرآة الجنان ، اليافعي ،بيروت .
19. مفتاح السعادة ،أحمد مصطفى طاش،دا ر الكتب مصر، 1968.م